ism-justice.tn

السيدة وزيرة العدل تشرف بمقر المعهد الأعلى للقضاء على انطلاق استشارة اعداد دليل حول الإيقاف التحفظي - Institut Supérieur de la Magistrature

3-4 minutes

بمناسبة احتفال تونس باليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، أشرفت اليوم 26 جوان 2020 السيدة ثريا الجريبي وزيرة العدل بالمعهد الأعلى للقضاء على إفتتاح أشغال الدائرة المستديرة الاولى لانطلاق الاستشارات لإعداد دليل حول الإيقاف التحفظي وذلك بحضور المدير العام للمعهد الأعلى للقضاء ومدير مكتب تونس للمعهد الدنماركي وعدد من إطارات وزارة العدل وقضاة التحقيق وأعضاء من النيابة العمومية وممثلين عن المنظمات والجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان ومناهضة التعذيب ويندرج إعداد هذا الدليل في إطار برنامج التعاون القائم بين وزارة العدل والمعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب DIGNITY.

كانت هذه المناسبة فرصة زارت خلالها السيدة الوزيرة مقرّ المعهد الذي شهد أحد محطات مسيرتها المهنية كإطار مسيّر وأستاذة مكونة به، كما اطلعت على سير الدروس عن بعد لفائدة الفوج 30 من الملحقين القضائيين عبر تقنية la web-conférence.

حقائق أون لاين

تونس اليوم

26 جوان 2020 12:35

وزيرة العدل تُطلق ورشات عمل لإعداد "دليل حول الإيقاف التحفظي"

حقائق أون لاين-
أعلنت وزيرة العدل ثريا الجريبي اليوم الجمعة 26 جوان 2020، عن انطلاق ورشات العمل لإعداد "دليل حول الإيقاف التحفظي"، في كل من تونس وطبرقة وصفاقس والحمامات، وذلك بمشاركة عدد من قضاة التحقيق وممثلي النيابة العمومية وممثلين عن المنظمات والجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان ومناهضة التعذيب.

ويأتي هذا الاعلان بمناسبة اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، ولدى افتتاح الوزيرة لأشغال الملتقى الذي نظمته وزارة العدل بالتعاون مع المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب DIGNITY، بالمعهد الأعلى للقضاء، وفق بلاغ صادر عن وزارة العدل.

وقد أكدت ثريا الجريبي أهمية التعاون القائم بين وزارة العدل والمعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب خلال السنوات الأخيرة، والتي أفضت إلى إصدار دليل أول للتصدي لجريمة التعذيب في القانون التونسي، ودليل ثاني حول الإيقاف التحفظي والذي يجتمع اليوم للنقاش حوله والتباحث في شأن صياغته ثلة من القضاة يمثلون محاكم مختلفة قصد ضبط الإشكاليات القانونية والواقعية المطروحة وأهم الاقتراحات والتوصيات التي يمكن اعتمادها لتجاوز هذه الصعوبات و تطوير التشريع التونسي في المجال.

كما أبرزت وزيرة العدل مختلف المبادرات والإجراءات التي اتخذتها لتجسيد أحكام الدستور وتعزيز ضمانات احترام الحريات وحقوق الإنسان عبر مراجعات متتالية للنصوص والتشريعات، مشيرة خاصة إلى إصدار المرسوم المتعلق باعتماد نظام المراقبة الالكترونية في المادة الجزائية، والذي يتيح اعتماد " السوار الالكتروني" من قبل المحاكم وقضاة التحقيق لفائدة المودعين سواء كانوا محكومين أو موقوفين وفق شروط محددة.

ومن شأن هذا الاجراء أن يساهم بشكل واضح في التقليص من عدد المودعين بالوحدات السجنية ويعطي فرصة أكبر للقضاة لاعتماد العقوبات البديلة والعمل لفائدة المصلحة العامة، فضلا عن مزيد تكريس مختلف آليات الإصلاح والتأهيل التي تتوخاها المنظومة السجنية بأكبر قدر ممكن.

قريبا بعد تجربة «السوار الالكتروني»: قريبا «دليل الإيقاف التحفظي» والانطلاق في تطبيق العقوبات البديلة

بقلم نورة الهدار
27/06/2020

120 عدد المشاهدات

يعتبر إصلاح المنظومة السجنية في تونس قاعدة من قواعد الحدّ من حالات التعذيب أو سوء المعاملة داخل أماكن الاحتفاظ وكذلك خطوة مهمة

للحدّ من ظاهرة الاكتظاظ في السجون التونسية، في هذا الإطار وبمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، أعلنت وزيرة العدل ثريا الجريبي أمس الجمعة 26 جوان الجاري عن انطلاق إعداد «دليل حول الإيقاف التحفظي»، وذلك بتنظيم ورشات عمل في كل من تونس و طبرقة و صفاقس و الحمامات، بمشاركة عدد من قضاة التحقيق وممثلي النيابة العمومية وممثلين عن المنظمات والجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان ومناهضة التعذيب.

وتأتي هذه البادرة في اطار التعاون بين وزارة العدل والمعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب الذي كان قد انطلق منذ سنوات وكانت ثمرته عن إصدار دليل أول للتصدي لجريمة التعذيب ثم إصدار دليل ثان حول الإيقاف التحفظي يتم النقاش حوله اليوم من أجل النباحث في شأن صياغته والعمل على ضبط الإشكاليات القانونية والواقعية المطروحة وأهم الاقتراحات والتوصيات التي يمكن اعتمادها لتجاوز هذه الصعوبات وتطوير التشريع التونسي في المجال.

وقد أوضحت وزيرة العدل بهذه المناسبة أن إحداث دليل الإيقاف التحفظي تجسيد لأحكام الدستور وللمعاهدات الدولية وتعزيز ضمانات احترام الحريات وحقوق الإنسان ،كما قامت الوزارة بعديد الإجراءات من اجل تحسين المنظومة السجنية وإصلاحها وذلك عبر مراجعات متتالية للنصوص والتشريعات. كما قالت إن «الآليات البديلة لعملية الإيقاف التحفظي مثل السوار الالكتروني هو سعي للحفاظ على حقوق الإنسان و لتطوير المنظومة القانونية للبلاد».

من جهة أخرى فقد أفاد مصدر من وزارة العدل أن الأشغال على إعداد هذا الدليل انطلقت أمس الجمعة 26 جوان الجاري من خلال سلسلة من الورشات التي تهدف إلى تجميع المقترحات والنقاش حول المسألة قبل عملية الصياغة النهائي،ويهدف هذا المشروع الإصلاحي إلى الحدّ من الإيقافات وتعويضها بعقوبات بديلة أخرى حتى يتم تقليص من الاكتظاظ داخل السجون،علما وان وزارة العدل انطلقت منذ أشهر في تجربة السوار الالكتروني وهي عقوبة بديلة للمساجين الذين لا يمثلون خطرا على المجتمع سواء كانوا موقوفين أو محكومين والوزارة الآن بصدد صياغة واستكمال إعداد الأوامر التطبيقية المنصوص عليها في المرسوم من قبل وزارة العدل .. لتكون جاهزة في الفترة القريبة القادمة».

بلغة الارقام تقلصت نسبة الاكتظاظ داخل السجون التونسية في الفترة الأخيرة من قرابة 24 ألف سجين إلى حوالي 18 ألف سجين ثلثان من الموقوفين تمتعوا بالعفو الخاص لرئيس الجمهورية في مارس وبداية أفريل المنقضيين والبقية بالسراح الشرطي لوزيرة العدل والإفراج المؤقت من قبل قضاة التحقيق تقريبا شمل أكثر من 5 آلاف ونحن بصدد البحث عن إصدار المرسوم المتعلق باعتماد نظام المراقبة الالكترونية في المادة الجزائية ونبحث على آليات وتصورات أخرى للتقليص من عدد الموقوفين وهو هدف الدليل واعتماد آليات قانونية جديدة يقع استنباطها في إطار التشاور بين القضاة وتجاوز ما قد يطرح من صعوبات عملية وواقعية في المجال ليكون التطبيق سلسا فيما بعد.»

في ذات السياق قالت وزيرة العدل إن»إصدار المرسوم المتعلق باعتماد نظام المراقبة الالكترونية في المادة الجزائية، والذي يتيح اعتماد السوار الالكتروني من قبل المحاكم وقضاة التحقيق لفائدة المودعين سواء أكانوا محكومين أو موقوفين وفق شروط محددة، من شأنه أن يساهم بشكل واضح في التقليص من عدد المودعين بالوحدات السجنية ويعطي فرصة أكبر للقضاة لاعتماد العقوبات البديلة و العمل لفائدة المصلحة العامة، فضلا عن مزيد تكريس مختلف آليات الإصلاح والتأهيل التي تتوخاها المنظومة السجنية بأكبر قدر ممكن».

المشاركة في هذا المقال

مشاركة

Like 0 غرد Registrer

universnews.tn

نحو مراجعة الإيقاف التحفظي... - الوسط نيوز

الوسط نيوز

2 minutes

لدى افتتاحها لأشغال الملتقى الذي نظمته وزارة العدل بالتعاون مع المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب DIGNITY، بالمعهد الأعلى للقضاء، أعلنت وزيرة العدل ثريا الجريبي، صباح اليوم الجمعة 26 جوان 2020، انطلاق ورشات العمل لإعداد "دليل حول الإيقاف التحفظي"، في كل من تونس و طبرقة و صفاقس و الحمامات، و ذلك بمشاركة عدد من قضاة التحقيق و ممثلي النيابة العمومية و ممثلين عن المنظمات و الجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان و مناهضة التعذيب.

و تم خلال الاجتماع اليوم للنقاش من طرف ثلة من القضاة يمثلون محاكم مختلفة ضبط الإشكاليات القانونية والواقعية المطروحة و أهم الاقتراحات والتوصيات التي يمكن اعتمادها لتجاوز هذه الصعوبات و تطوير التشريع التونسي في المجال الايقاف التحفظي .

١/٥

alchourouk.com

"وزارة العدل: نحو إعداد "دليل حول الإيقاف التحفظي

5-6 minutes

1. الصفحة الرئيسية
2. وطنية
3. "وزارة العدل: نحو إعداد "دليل حول الإيقاف التحفظي

تاريخ النشر : 2020/06/26 - 12:52

بمناسبة اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، أعلنت وزيرة العدل ثريا الجريبي صباح اليوم لدى افتتاحها لأشغال الملتقى الذي نظمته وزارة العدل بالتعاون مع المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب DIGNITY، بالمعهد الأعلى للقضاء، انطلاق ورشات العمل لإعداد " دليل حول الإيقاف التحفظي"، في كل من تونس و طبرقة وصفاقس والحمامات، وذلك بمشاركة عدد من قضاة التحقيق وممثلي النيابة العمومية وممثلين عن المنظمات والجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان ومناهضة التعذيب.

وقد أكدت وزيرة العدل على أهمية التعاون القائم بين وزارة العدل والمعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب خلال السنوات الأخيرة أسفرت عن إصدار دليل أول للتصدي لجريمة التعذيب في القانون التونسي و دليل ثاني حول الإيقاف التحفظي يجتمع اليوم للنقاش حوله و التباحث في شان صياغته ثلة من القضاة يمثلون محاكم مختلفة يشاركون في ورشات عمل قصد ضبط الإشكاليات القانونية والواقعية المطروحة وأهم الاقتراحات والتوصيات التي يمكن اعتمادها لتجاوز هذه الصعوبات و تطوير التشريع التونسي في المجال.

كما أبرزت وزيرة العدل مختلف المبادرات والإجراءات التي مافتئت تتخذها وزارة العدل لتجسيد أحكام الدستور و تعزيز ضمانات احترام الحريات وحقوق الإنسان عبر مراجعات متتالية للنصوص والتشريعات، مشيرة خاصة إلى إصدار المرسوم المتعلق باعتماد نظام المراقبة الالكترونية في المادة الجزائية، والذي يتيح اعتماد " السوار الالكتروني" من قبل المحاكم وقضاة التحقيق لفائدة المودعين سواء كانوا محكومين أو موقوفين وفق شروط محددة، بما من شأنه أن يساهم بشكل واضح في التقليص من عدد المودعين بالوحدات السجنية ويعطي فرصة أكبر للقضاة لاعتماد العقوبات البديلة و العمل لفائدة المصلحة العامة، فضلا عن مزيد تكريس مختلف آليات الإصلاح والتأهيل التي تتوخاها المنظومة السجنية بأكبر قدر ممكن.

نشر على *الصباح نيوز* | *Assabah News* (http://www.assabahnews.tn)

بمناسبة اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب : وزيرة العدل تعلن إطلاق ورشات عمل لإعداد " دليل حول الإيقاف التحفظي "

الجمعة 26 جوان 2020 12:53

بمناسبة اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، اعلنت وزيرة العدل السيدة ثريا الجريبي صباح اليوم لدى افتتاحها لأشغال الملتقى الذي نظمته وزارة العدل بالتعاون مع المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب DIGNITY، بالمعهد الأعلى للقضاء، انطلاق ورشات العمل لإعداد " دليل حول الإيقاف التحفظي"، في كل من تونس و طبرقة وصفاقس والحمامات، وذلك بمشاركة عدد من قضاة التحقيق وممثلي النيابة العمومية وممثلين عن المنظمات والجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان ومناهضة التعذيب.

وقد أكدت وزيرة العدل على أهمية التعاون القائم بين وزارة العدل والمعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب خلال السنوات الأخيرة أسفرت عن إصدار دليل أول للتصدي لجريمة التعذيب في القانون التونسي و دليل ثاني حول الإيقاف التحفظي يجتمع اليوم للنقاش حوله و التباحث في شأن صياغته ثلة من القضاة يمثلون محاكم مختلفة يشاركون في ورشات عمل قصد ضبط الإشكاليات القانونية والواقعية المطروحة وأهم الاقتراحات والتوصيات التي يمكن اعتمادها لتجاوز هذه الصعوبات و تطوير التشريع التونسي في المجال.

كما أبرزت وزيرة العدل مختلف المبادرات والإجراءات التي مافتئت تتخذها وزارة العدل لتجسيد أحكام الدستور و تعزيز ضمانات احترام الحريات وحقوق الإنسان عبر مراجعات متتالية للنصوص والتشريعات، مشيرة خاصة إلى إصدار المرسوم المتعلق باعتماد نظام المراقبة الالكترونية في المادة الجزائية، والذي يتيح اعتماد " السوار الالكترونيّ" من قبل المحاكم وقضاة التحقيق لفائدة المودعين سواء كانوا محكومين أو موقوفين وفق شروط محددة، بما من شأنه أن يساهم بشكل واضح في التقليص من عدد المودعين بالوحدات السجنية ويعطي فرصة أكبر للقضاة لاعتماد العقوبات البديلة و العمل لفائدة المصلحة العامة، فضلا عن مزيد تكريس مختلف آليات الإصلاح والتأهيل التي تتوخاها المنظومة السجنية بأكبر قدر ممكن.

Source URL: http://www.assabahnews.tn/article/244302/%D8%A8%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%86%D8%AF%D8%A9-%D8%B6%D8%AD%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B0%D9%8A%D8%A8-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%B1%D8%B4%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF?fbclid=IwAR1uTkmMcp0rksq21TYR-XCNv6GzJuS4-D0008sTYslUvnosKdgIncw3Kh4

وزيرة العدل تعلن إطلاق ورشات عمل لإعداد «دليل حول الإيقاف التحفظي»

تونس - الصباح

أعلنت صباح أمس وزيرة العدل ثريا الجريبي لدى افتتاحها لأشغال الملتقى الذي نظمته وزارة العدل بالتعاون مع المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب DIGNITY (بمناسبة اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب) بالمعهد الأعلى للقضاء، انطلاق ورشات العمل لإعداد « دليل حول الإيقاف التحفظي»، في كل من تونس وطبرقة وصفاقس والحمامات، وذلك بمشاركة عدد من قضاة التحقيق وممثلي النيابة العمومية وممثلين عن المنظمات والجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان ومناهضة التعذيب.

وقد أكدت الوزيرة على أهمية التعاون القائم بين وزارة العدل والمعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب خلال السنوات الأخيرة أسفرت عن إصدار دليل أول للتصدي لجريمة التعذيب في القانون التونسي ودليل ثاني حول الإيقاف التحفظي اجتمع أمس للنقاش حوله والتباحث في شأن صياغته ثلة من القضاة يمثلون محاكم مختلفة يشاركون في ورشات عمل قصد ضبط الإشكاليات القانونية والواقعية المطروحة وأهم الاقتراحات والتوصيات التي يمكن اعتمادها لتجاوز هذه الصعوبات وتطوير التشريع التونسي في المجال.

كما أبرزت وزيرة العدل مختلف المبادرات والإجراءات التي مافتئت تتخذها وزارة العدل

جانب من الملتقى

لتجسيد أحكام الدستور وتعزيز ضمانات احترام الحريات وحقوق الإنسان عبر مراجعات متتالية للنصوص والتشريعات، مشيرة خاصة إلى إصدار المرسوم المتعلق باعتماد نظام المراقبة الالكترونية في المادة الجزائية، والذي يتيح اعتماد « السوار الالكتروني» من قبل المحاكم وقضاة التحقيق لفائدة المودعين سواء كانوا محكومين أو موقوفين وفق شروط محددة، بما من شأنه أن يساهم بشكل واضح في التقليص من عدد المودعين بالوحدات السجنية ويعطي فرصة أكبر للقضاة لاعتماد العقوبات البديلة والعمل لفائدة المصلحة العامة، فضلا عن مزيد تكريس مختلف آليات الإصلاح والتأهيل التي تتوخاها المنظومة السجنية بأكبر قدر ممكن.

بالشراكة مع المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب

نحو إعداد «دليل حول الإيقاف التحفظي»

بمناسبة اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، أعلنت وزيرة العدل ثريا الجريبي صباح امس لدى افتتاحها أشغال الملتقى الذي نظمته وزارة العدل بالتعاون مع المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب DIGNITY بالمعهد الأعلى للقضاء إعداد «دليل حول الإيقاف التحفظي».

تونس ـ الشروق : ايمان بن عزيزة

و أكدت وزيرة العدل على أهمية التعاون القائم بين وزارة العدل والمعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب خلال السنوات الأخيرة أسفرت عن إصدار دليل أول للتصدي لجريمة التعذيب في القانون التونسي و دليل شان حول الإيقاف التحفظي سيتم عرضه على عدد من السادة القضاة من محاكم مختلفة للنقاش حوله و التباحث في شأن صياغته حيث سيشاركون في ورشات عمل تقصد ضبط الإشكاليات القانونية والواقعية المطروحة وأهم الاقتراحات والتوصيات التي يمكن اعتمادها لتجاوز هذه الصعوبات و تطوير التشريع التونسي في المجال.

كما أبرزت وزيرة العدل مختلف المبادرات والإجراءات التي مافتئت تتخذها وزارة العدل لتجسيد أحكام الدستور و تعزيز ضمانات احترام الحريات وحقوق الإنسان عبر مراجعات متتالية للنصوص والتشريعات، مشيرة خاصة إلى إصدار المرسوم المتعلق باعتماد نظام المراقبة الالكترونية في المادة الجزائية، والذي يتيح اعتماد " السوار الالكتروني" من قبل المحاكم وقضاة التحقيق لفائدة المودعين سواء كانوا محكومين أو موقوفين وفق شروط محددة، بما من شأنه أن يساهم بشكل واضح في التقليص من عدد المودعين بالوحدات السجنية ويعطي فرصة أكبر للقضاة لاعتماد العقوبات البديلة و العمل لفائدة المصلحة العامة، فضلا عن مزيد تكريس مختلف آليات الإصلاح والتأهيل التي تتوخاها المنظومة السجنية بأكبر قدر ممكن.

وذكرت الجريبي بمختلف المبادرات والإجراءات التي ما فتئت تتخذها وزارة العدل لتجسيد أحكام الدستور وتعزيز ضمانات احترام الحريات وحقوق الإنسان عبر مراجعات متتالية للنصوص والتشريعات، مشيرة خاصة إلى إصدار المرسوم المتعلق باعتماد نظام المراقبة الالكترونية في المادة الجزائية، والذي يتيح اعتماد " السوار الالكتروني" من قبل المحاكم وقضاة التحقيق لفائدة المودعين سواء كانوا محكومين أو موقوفين وفق شروط محددة.

وأوضحت أن هذا التوجه من شأنه أن يساهم بشكل واضح في التقليص من عدد المودعين بالوحدات السجنية ويعطي فرصة أكبر للقضاة لاعتماد العقوبات البديلة والعمل لفائدة المصلحة العامة، فضلا عن مزيد تكريس مختلف آليات الإصلاح والتأهيل التي تتوخاها المنظومة السجنية بأكبر قدر ممكن.

من جانبه اشار الكساندر ادم مدير مكتب تونس للمعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب في تصريح ل"الشروق" ان المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب بدا عمله بتونس منذ 2012 و هو ضمن برنامج التعاون بين الدنمارك و الدول العربية وهو برنامج ممول من وزارة الخارجية الدنماركية مضيفا ان العمل مع وزارة العدل بتونس بدا منذ 2015 وقد تم اطلاق اول دليل للوقاية من التعذيب و الوقوف على دور القضاة في ذلك وحاليا هم بصدد اطلاق الدليل الثاني المتعلق بالايقاف التحفظي و ستكون ورشات العمل في كل من تونس و طبرقة و صفاقس و الحمامات، وذلك بمشاركة عدد من قضاة التحقيق وممثلي النيابة العمومية وممثلين عن المنظمات والجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان ومناهضة التعذيب و ستنتهي بتحديد التوصيات التي من شانها تحسين محتوى الدليل .

و في سياق متصل انصاف القاضي حاتم حفيظ (قاض من الرتبة الثالثة و عضو فريق العمل بالشراكة مع المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب) في تصريح ل"الشروق" ان القانون التونسي متطابق مع المعايير الدولية عدا بعض الاشكاليات عند الممارسة و من المنتظر تحديدها ضمن التوصيات.

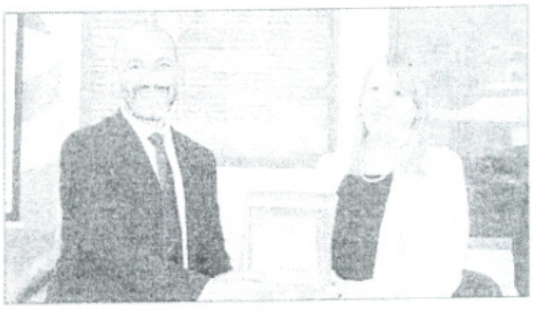

وزيرة العدل و مدير مكتب تونس للمعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب

وزيرة العدل
علاقتي بغازي الجريبي لا تخول لي الاطلاع على اعماله

تعليقا على الوثيقة التي كشف عنها النائب عن ائتلاف الكرامة ماهر زيد وقال انها مراسلة "تثبت أن غازي الجريبي وزير العدل السابق وشقيق وزيرة العدل الحالية ثريا الجريبي هو محامي مجمع الشركات التي يملكها الفخفاخ". ردت الوزيرة ان شقيقها (غازي) شخصية وطنية وهو يمارس حاليا مهنة المحاماة و هو ملزم بواجب التحفظ و السر المهني ولا دخل لها في عمله مشددة على أن علاقة القرابة التي تربطها به لا تخول لها الاطلاع على سير اعماله.

قريبا بعد تجربة «السوار الالكتروني»:

قريبا «دليل الإيقاف التحفظي» والانطلاق في تطبيق العقوبات البديلة

نورة الهدار

يعتبر إصلاح المنظومة السجنية في تونس قاعدة من قواعد الحدّ من حالات التعذيب أو سوء المعاملة داخل أماكن الاحتفاظ وكذلك خطوة مهمة للحدّ من ظاهرة الاكتظاظ في السجون التونسية، في هذا الإطار وبمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، أعلنت وزيرة العدل ثريا الجريبي أمس الجمعة 26 جوان الجاري عن انطلاق إعداد «دليل حول الإيقاف التحفظي»، وذلك بتنظيم ورشات عمل في كل من تونس و طبرقة و صفاقس و الحمامات، بمشاركة عدد من قضاة التحقيق وممثلي النيابة العمومية وممثلين عن المنظمات والجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان ومناهضة التعذيب.

وتأتي هذه البادرة في اطار التعاون بين وزارة العدل والمعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب الذي كان قد انطلق منذ سنوات وكانت ثمرته عن إصدار دليل أول للتصدي لجريمة التعذيب ثم إصدار دليل ثان حول الإيقاف التحفظي يتم النقاش حوله اليوم من أجل التباحث في شأن صياغته والعمل على ضبط الإشكاليات القانونية والواقعية المطروحة وأهم الاقتراحات والتوصيات التي يمكن اعتمادها لتجاوز هذه الصعوبات وتطوير التشريع التونسي في المجال.

وقد أوضحت وزيرة العدل بهذه المناسبة أن إحداث دليل الإيقاف التحفظي تجسيد لأحكام الدستور وللمعاهدات الدولية وتعزيز ضمانات احترام الحريات وحقوق الإنسان ،كما قامت الوزارة بعديد الإجراءات من اجل تحسين المنظومة السجنية وإصلاحها وذلك عبر مراجعات متتالية للنصوص والتشريعات. كما قالت إن «الآليات البديلة لعملية الإيقاف التحفظي مثل السوار الالكتروني هو سعي للحفاظ على حقوق الإنسان و لتطوير المنظومة القانونية للبلاد».

من جهة أخرى فقد أفاد مصدر من وزارة العدل أن الأشغال على إعداد هذا الدليل انطلقت أمس الجمعة 26 جوان الجاري من خلال سلسلة من الورشات التي تهدف إلى تجميع المقترحات والنقاش حول المسألة قبل عملية الصياغة النهائي.ويهدف هذا المشروع الإصلاحي إلى الحدّ من الإيقافات وتعويضها بعقوبات بديلة أخرى حتى يتم التقليص من الاكتظاظ داخل السجون،علما وان وزارة العدل انطلقت منذ أشهر في تجربة السوار الالكتروني وهي عقوبة بديلة للمساجين الذين لا يمثلون خطرا على المجتمع سواء كانوا موقوفين أو محكومين والوزارة الآن بصدد صياغة واستكمال إعداد الأوامر التطبيقية المنصوص عليها في المرسوم من قبل وزارة العدل .. لتكون جاهزة في الفترة القريبة القادمة».

بلغة الارقام تقلصت نسبة الاكتظاظ داخل السجون التونسية في الفترة الأخيرة من قرابة 24 الف سجين إلى حوالي 18 ألف سجين ثلثان من الموقوفين تمتعوا بالعفو الخاص لرئيس الجمهورية في مارس وبداية أفريل المنقضيين والبقية بالسراح الشرطي لوزيرة العدل والإفراج المؤقت من قبل قضاة التحقيق تقريبا شمل أكثر من 5 آلاف ونحن بصدد البحث عن إصدار المرسوم المتعلق باعتماد نظام المراقبة الالكترونية في المادة الجزائية ونبحث على آليات وتصورات أخرى للتقليص من عدد الموقوفين وهو هدف الدليل واعتماد آليات قانونية جديدة يقع استنباطها في إطار التشاور بين القضاة وتجاوز ما قد يطرح من صعوبات عملية وواقعية في المجال ليكون التطبيق سلسا فيما بعد».

في ذات السياق قالت وزيرة العدل إن«إصدار المرسوم المتعلق باعتماد نظام المراقبة الالكترونية في المادة الجزائية، والذي يتيح اعتماد السوار الالكتروني من قبل المحاكم وقضاة التحقيق لفائدة المودعين سواء أكانوا محكومين أو موقوفين وفق شروط محددة، من شأنه أن يساهم بشكل واضح في التقليص من عدد المودعين بالوحدات السجنية ويعطي فرصة أكبر للقضاة لاعتماد العقوبات البديلة و العمل لفائدة المصلحة العامة، فضلا عن مزيد تكريس مختلف آليات الإصلاح والتأهيل التي تتوخاها المنظومة السجنية بأكبر قدر ممكن».